كيف يعين السعر

المقايضة — لو ذهبنا الى حيث تسكن الامم الاولية (ذوات الانظمة الفطرية) نجد ان أفرادها يتبادلون مايفيض عن حاجاتهم بما هو فائض عن حاجات غيرهم فلو زاد عنداحدهم قليل من القمح حمله الى مساحة القرية وباد له بجلد او بقوس مما هو فى حاجة اليه

يحدث هذا فى الاوساط القليلة السكان الصغيرة المساحة ولكن اذا كانت المساحة كبيرة ومتسعة تعذر على الفرد حمل كمية كبيرة ينتقل بها من مكان الى آخر ولذا يأخذالقوم فى استعمال عينة مما عندهم للدلالة على الصنف ومتى تمت المبادلة حمل الصنفان الى مأوى صاحبيهما الجديدين

ان طريقة المبادلة بالعين (المقايضة) التى اوردت شيئا عنها لانزال متبعة فى بعض ارجاء العالم حتى الوقت الحاضر

واسطة التعامل ان اشتباك المطلوب شرائه والمطلوب بيعه أوجد فكرة ايجاد (واسطة للتعامل) اذ ماذا ينتظر الانسان أن يحدث لو

اراد	زيد	ان يبيع	قمحا	ويشترى	نعلا
	خالد	«	قوسا	«	ذرة
	بكر	«	حصانا	«	قمحا
	سليم	«	ذرة	«	حصانا
	يوسف	«	نعلا	«	قوسا

فهل مايتبعه زيد لشراء النعل بقمحه هو ان يبادل اربع مبادلات حتى يتمكن من شراء نعله ؟

ان وجود امثال هذه الحالات الجأ الناس الى التفكير فى جعل شئ واسطة يتبادلون بها ففكروا فى جملة أشياء مثل القمح والجلد والملح والخرز وما زالوا ينتقلون من شئ الى آخر الى ان وصلت الامم المتمدنة الى النقود واستعمال المعادن فالذهب لعدة اسباب اهمها : ـ

النقود ـ (١) ندورته (٢) محافظته على قيمته اكثر من الاصناف الاخرى (٣) قابليته للطرق والنقش عليه (٤) تلفه ونقصه قليل بالنسبة لغيره (٥) سهل الحمل مقبول الشكل

لايزال بعض الامم يستعمل الفضة بدلا من الذهب ويستعمل القليل الفضة والذهب مقياسين بدلا من الاقتصار على واحد منهما

ولكثرة استخراج الذهب النسبية فى الاعوام الاخيرة فكر الناس فى خزن الجواهر الثمينة واصدار شهادات عن قيمها للتداول ولكن سرعة تقلب اسعار الاحجار الكريمة ربما وقف فى سبيل تنفيذ هذه الفكرة وكذلك فكر غيرهم فى الراديوم وهو الجوهر النادر والقليل الاشعاع الغالى الثمن ليكون رصيد الاوراق يتداول بها وعلى كل فالمستقبل كفيل بايجاد الاصلح

الذهب — ان قيمة الذهب هى كقيمة أى شئ آخر نسبية تعلو وتهبط حسب زيادة ونقصان الطلب عليه غير انه أقل تحركا فى السوق من الحديد أو الفضة وأكثر تماسكا فى سعره عن الجواهر الثمينة فمتى قلنا انه واسطة التعامل فهذا من باب العرف وذلك للفوائد المارذكرها

ان من عاش منذ اربعين سنة يشعر ان الغلاء يزداد فيقول ان سبب ارتفاع اثمان الحاجيات (الخير قلّ) و (الناس كثروا) ولكنه لا يحسب حسابا لكثرة الذهب الذى صار يملكه فانه دون شك صار يمتلك مالم يحلم بحيازته قبل الاربعين سنة فانه

لو كان عدد السكان ١٠٠ قبل أربعين سنة وكمية المحصول ١٠٠ والذهب ١٠٠

واصبح (١)	«	٢٠٠	«	١٠٠	«	«	١٠٠
او (٢)	«	١٠٠	«	٢٠٠	«	«	١٠٠
« (٣)	«	١٠٠	«	١٠٠	«	«	٢٠٠
« (٤)	«	٢٠٠	«	٢٠٠	«	«	١٠٠
« (٥)	«	٢٠٠	«	١٠٠	«	«	٢٠٠
« (٦)	«	١٠٠	«	٢٠٠	«	«	٢٠٠
« (٧)	«	٢٠٠	«	٣٠٠	«	«	٢٠٠
« (٨)	«	٢٥٠	«	٣٠٠	«	٥	١٥٠
« (٩)	«	٣٠٠	«	١٥٠	«	«	٢٥٠
« (١٠)	«	١٥٠	«	٢٠٠	«	«	١٥٠

كان لكل رجل

منذ ٤٠ سنة ١ وحده من المحصول و ١ وحده من الذهب أى ان لكل وحده من المحصول ١ وحده ذهب

وفى الحاله	(١)	١/٢	»	١/٢	»	١	»		
»	(٢)	٢	»	١	»	١/٢	»	(رخص)	
»	(٣)	١	»	٢	»	٢	»	(غلاء)	
»	(٤)	١	»	١/٢	»	١/٢	»	(رخص)	
»	(٥)	١/٢	»	١	»	٢	»	(غلاء)	
»	(٦)	٢	»	٢	»	١	»		
»	(٧)	١	»	١	»	١	»		
»	(٨)	٤/٥	»	٣/٥	»	٣/٤	»	(رخص)	
»	(٩)	٣/٤	»	١١/٤	»	١٢/٣	»	(غلاء)	
»	(١٠)	١٢/٣	»	١١/٣	»	٤/٥	»	(رخص)	

تحدث هـذه النتائج على افتراض ان الاموال ستنقسم على الناس نسبيا وتتضاعف وتتناقص أيضا بنفس النسبة فالرجل الذى كان يقبض ١٠ جنيهات قبل ٤٠ سنة وكان يحتاج الى ١٠ أرادب قمح ثمن الاردب ١ جنيه وأصبح الآن يقبض ٢٠ جنيها وارتفع الاردب الى جنيه يطابق هذه الامثال

تقسيم الثروة : ولـكن لو بحثنا عن الواقع « نجد » ان الزيادة لا تقسم نسبيا أى بمرور أربعين سنة لا تكون الزيادة نسبية بل ان جزءا كبيرا من هـذه الزيادة تتراكم على عدد قليل من الناس بينما يحافظ بعضهم على النسبة ولا يزيد الاخيرون الاشىء طفيف أو لا شىء وهؤلاء هم الذين يشعرون (بقلة الخير وكثرة الناس)

ان كثرة وجود المال فى يد فئة من الناس تقلل قيمتها فى نظرهم فيدفعون بسهولة أكثر من غيرهم ولاستعدادهم للدفع تجد البائع يقدم لهم أحسن ماعنده ثم انه لكثرة ما فى أيديهم من النقود يشترون كميات أكثر مما لو كانوا أقل غنى وهذان السببان هما اللذان يشعران الفقير بأن الغلاء يتزايد ذلك لانه لا يقدر أن يشترى بنقوده القليلة الا ما يبقى من الغنى القادر على الدفع من حيث النوع والكمية وقد لوحظ ان عدد أفراد الدرجات الفقيرة يتزايد أكثر كثيرا من عدد أفراد درجات الاغنياء وخصوصا بالتوالد وبالطبع فان كمية المال التى كانت فى أيدى البعض تنقسم فليملكها عدداً كبر فى حين ان الغنى أو صاحب النقود يزداد ثروة بمرور الوقت واستثمار ثروته

العرض والطلب ـ اذا وجد ثلاثة رجال يملك أولهم ٥ قروش والثانى ٤ والثالث ٣ ويحتاج كل منهم الى رغيف يأكله ولم يوفقوا الى وجود أكثر من رغيف واحد فمن منهم يشتريه : ـ

لو عرض الاول ان يدفع ١ قرش يدفع الثانى ١ قرش ويدفع الثالث ١ قرش

«	«	«	«	٢	«	«	٢	«
«	«	«	«	٣	«	«	٣	«
«	«	«	«	٤	«	«		
«	«	«	« اكثر من ٤					

فلنفرض أنه يدفع ٤ قروش ومليم واحد فيتبقى لديه ٩ مليمات فاذا صادفهم بائع خبز ثانى معه رغيف واحد ايضا فان اقل ماينتظر دفعه هو اكثر من ثلاث قروش فلنفرض انه ٣ قروش ونصف مليم فيتبقى ٩½ مليم مع الثانى فاذا وجدوا رغيفا ثالثا فان الثالث يشتريه (اذا لم يكتف الاخران) باكثر من ١٨½ مليم لانه اذا عرض حتى ٩ مديمات يزاحمه الاول والثانى وحتى ٩ ١/٢ مليم زاحمه الثانى وحتى ١٨ ١/٢ يزاحمه الاثنان معا ويقتسما الرغيف فالمحتاج القادر على الدفع أكثر من غيره هو الذى يشترى المعروض

اما اذا وجدوا ثلاثة أرغفة ليس الا فان ثمن الرغيف يكون بين أكثر من ٢ ١/٢ و٣ قرش وسبب ذلك انه لو كان ثمن الرغيف ٢ ١/٢ لاشترى الاول رغيفين ان لم يكفه رغيف فالمضاربة تكون اذا بينه وبين الرجل

الثالث الذى يمكنه ان يشترى الرغيف الثالث بأكثر مما يمكن للاول دفعه فالمزاحمة بين الشارين تميل الى رفع الاثمان

مزاحمة الشاريين — لو كلف الرغيف صانعه ٤ قروش فلا شك ان ثمن البيع يجب ان يكون اكثر من اربعة قروش لانه اذا كان اربعة فان صانعه لايكسب ولا يعقل انه يتابع المرء عمل مالا يربح منه فاذا كان لدى الشارى خمسة قروش فان ثمن الرغيف لايرتفع اكثر مما عند الشارى الا اذا قبل والبائع الشارى التعامل بالدين فالثمن ينحصر اذا يبين + ٤ و ٥ قروش فيحاول البائع اخذ مايمكنه من هذا الفرق ويحاول الشارى ان ينزله الى اقل مايمكن حتى يوفر

مزاحمة البائعين — وكما يوجد تزاحم بين الشارين فان بين البائعين توجد مزاحمة فاذا فرض انه عرض للبيع ٤ أرغفة وطلبها ٣ رجال يحتاج كل منهم الى رغيف فقط فاذا كانت تكاليف الرغيف الاول على صاحبه ٤ مليم والثانى ٤½ والثالث ٥ والرابع ٥½ فان الاول يربح اذا باع بثمن + ٤ مليم والثانى + ٤½ والثالث + ٥ فثمن البيع يكون من + ٥ الى ٥½ وهو الثمن الذى لايربح اذا باع به الرابع فمزاحمة البائعين تميل بالثمن الى الهبوط واذا بيع الرغيف بخمسة ونصف مليم فان ربح الاول (الاقل تكليفا لرغيفه) يكون ١½ مليم ويكون ربح الثانى مليم واحد وربح الثالث نصف مليم فقط ولذا يمكننا القول بان اقلال تكاليف الانتاج تزيد ارباح المنتج

تكلمنا الآن عن مزاحمة البائعين وحدهم ثم عن مزاحمة الشارين وحدهم والآن نجتهد فى بحث كيف يتعين سعر السوق

اذا كان فى بيع الرغيف بـ ٥ مليم ربح يعرض ٢ رجل ما عنده للبيع ويقبل على شرائه ١٣ نفس مثلا

١٢	»	٣	»
١٠	»	٤	»
٨	»	٦	»
٧	»	٧	»
٦	»	٩	»
٤	»	١٢	»
٣	»	١٣	»

فمتى توازن العرض والطلب تعين السعر لانه لو فرض ان الثمن تعين بثمانية بدلا من ٩ نجد انه يعرض ستة أرغفة يطلبها ثمانية رجال فلا بد لاثنين منهما ان يخرجا من المزايدة او ان يسبق احدهما الآخر ويعجز الثانى عن مجاراته فى الدفع

قيم الحاجات نسبية ـ طبيعى ان الانسان لايحتاج الى الشىء فى كل وقت بدرجة متساوية أى ان رغيف الخبز له قيمة عند المشرف على الموت جوعا أكثر مما هو عند الجائع وهى عند الجائع أكثر مما هى عند الشاعر بعدم كفايته من الطعام وعند من شبع فتتدرج قيم الاشياء بنسبة الحاجة اليها

فاذا كان أحد الشارين لايحتاج الى شىء قدر مايحتاج الى غيره فهو بطبيعة

الحال أصيل لعدم دفع أكثر مما يظنه موافقا وقد يمتنع هذا الرجل من مزاحمة ولو كان أقدر من ذلك الغير على دفع مال أكثر

تقارب الاصناف يؤثر فى الاثمان لو ارتفع ثمن القمح الى حد غير مرغوب فيه وكان ثمن الذرة رخيصا يرجع الناس عن شراء القمح ويشترون الذرة او ربما قللوا من اكل خبز القمح او خلطوا النوعين معا وهذا يقلل الكميات المطلوبة من القمح فيهبط ثمنه ويزيد الكميات المطلوبة من الذرة فيرتفع ثمنها ولا ينتظر ان يتساوى الثمنان بل يتوازنا فقط وذلك بالنسبة للفائدة التى تجنى من كل منهما ولا يقتصر الامر على هذين النوعين فقط بل ان الناس قد تترك اكل الذرة وتتهافت على البطاطس أو العدس أو الفول او اللحم فتى ارتفع ثمن احد الانواع حافظت اثمان الانواع على النسبة التى بينها وبينه

الضروريات والرغبات — ولكن هناك مالا يمكن للمرء الاستغناء عنه بسهولة وكذا يوجد مايمكن تركه فى اى وقت فان الضروريات لمعيشة الانسان تتماسك اسعارها بينما تكون الكماليات اميل الى التقلب لانه فى حالة الرخاء يتهافت عليها الناس بلا وعى وفى اوقات الضيق يهجرونها او يقللون منها

الاحتكار ان وضع شخص واحد يده على تجارة صنف من الاصناف لايمكنه من تعيين الثمن ولكنه يكون عاملا من عوامل ارتفاع الثمن

وذلك لانعدام مزاحمة الغير له ولكن هناك كل العوامل الأخرى التى تؤثر فى الطلب والعرض فكل مايريده المحتكر للصنف هو أن يربح أكبر ربح مضمون لا أن يربح كثيراً فى يوم ولا يربح أبداً فى أشهر وشأنه فى ذلك شأن كل تاجر فالبيع الكثير بربح مقبول دائم خير من بيع قليل بربح كثير غير دائم

الثقة — هى اعتبار فرد او جماعة وعد فرد آخر وجماعة أخرى للدفع واسطة يتعاملون بموجبه وهذا الوعد اما ان يكون شفهياً أو كتابة ومن هذه الوعود أوراق النقد

أوراق النقد — تقصد بقولنا أوراق النقد العملة الورق التى تصدرها الحكومات أو البنوك أو بعض الشركات أو الافراد للتعامل بها كل فى دائرة مخصوصة

أوراق مكفولة تماماً — فالحكومات تصدر أوراقاً اما مكفولة بقيمتها وهذه الاوراق عبارة عن شهادات عن ذهب مودع بقيمتها فى خزائن الحكومة وتصدر الحكومات هذه الاوراق لتقتصد جزأ من مصاريف ضرب النقود ولتخفف على الناس حمل الذهب فى جيوبهم لانه بدلا من أن يحمل الانسان مائة جنيه يمكنه بهذه الحالة أن يحمل ورقة تعبر عن مائة جنيه جاهزة للدفع عند الطلب وقد تصدر الحكومة هذا النوع من الاوراق لتحفظ لديها الذهب خوف تسربه الى الخارج وهناك أوراق مكفولة جزئياً

أوراق مكفولة جزئياً — تضع الحكومة جزأ من قيمتها ذهباً

ويكون ضمان الجزء الآخر هو الثقة بها وفى الاحوال العادية تكون الأسباب الداعية لذلك نفس الاسباب الداعية لاصدار النوع الاول وأما فى الاحوال الاستثنائية فان اخراج هذه الاوراق تدل فى الغالب على أن الحكومة محتاجة لمال غير موجود لديها وحينئذ تجبر الناس على اعتبار أوراقها كواسطة للتداول بدلا من الذهب أو الفضة أو بدلا عنهما معا وذلك حسب ماهو ممدود مقياساً لعملتها فيختلف التعامل بهذه الاوراق باختلاف ثقة الناس بها فاذا كانت الثقة متينة تساوت قيمتها الفعلية (فى الاخذ والعطاء) بالقيمة الاسمية (المكتوبة عليها) واذا انعدمت الثقة تنحط القيمة الفعلية الى أن تكون نسبتها للقيمة الاسمية كنسبة الرصيد لكمية الاوراق الصادرة وقد يكون للناس بعض الثقة بها فترتفع القيمة الى درجة معلومة وكلما زادت ثقة الناس ارتفعت القيمة الفعلية وكلما نقصت الثقة هبطت هذه القيمة . وكلما ازدادت الحكومة طبعاً للورق كلما هبطت قيمته فى التعامل فاذا كانت يد الحكومة قوية يسمع الفرد من السنة الناس أن الجنيه الانكليزى الذهب يساوى مائة وخمسين قرشاً (بعد ان كان ثمنه ٩٧٫٥ فقط) واما اذا كانت يد الحكومة ضعيفة فانك تسمع بأن الجنيه الورق يساوى ٦٥ قرشاً (مع أنه يساوى رسمياً مائة قرش) ولو رجعنا للحقيقة لوجدنا أن كلا القولين موافق للآخر الا أن الناس فى الحالة الاولى يعدون الورقة أساس المعاملة بينهم وأما فى الحالة الثانية فانهم يعدون الذهب أساس المعاملة فينظرون الى أوراق النقد نظرهم الى السندات والاسهم وتصدر الحكومات أيضاً أوراق غير

أوراق غير مكفولة بالمرة ويحدث هذا فى أوقات الحروب الداخلية والدفاعية والثوارث مثلما أصدر أنور باشا أوراقه فى طرابلس والمهدى عملته فى السودان والاوراق التى أصدرها زعماء الجمهورية الاميريكيه فى حربهم ضد الانكليز وكالأوراق التى أصدرها السلطان عبد الحميد فى حربه ضد الروس وهذه الأوراق تضمها غالبا الحكومات باسم (دين أهلى) لتثير حماس الأهالى فيتداولون بها مادامت ثقتهم باحراز النصر وطيدة وتصير قيمتها كقيمة الورق الملون لاغير اذا فقدت ثقتهم فى النصر

أن مجرد اجبار الحكومة للناس على التعامل بأوراقها دليل صريح بأن الناس سيمتنعون عن التعامل بها وذلك للأسباب الآتية

(١) أن كمية النقود الذهبية التى تسحب من السوق لتجعل رصيداً للورق تكون أقل من كمية الورق الصادر وكلما زاد المعروض من الشيء قلت قيمته

(٢) لايمكن للحكومة اجبار الانحاء الخارجة عن اسواقها للتعامل بهذه الاوراق ولذا لاتجد بدا من الدفع بالذهب لدى شرائها من الخارج فتنقص قيمة الرصيد واذا نقص الرصيد نقصت قيمة الورقه

(٣) كلما طالت مدة الضيق احتاجت الحكومة لمال فتصدر أوراقاً أكثر فتقل قيمة الورق

(٤) تكره الطبقات الوضيعة التعامل بالاوراق عادة لأنها من جهة غير معتادة عليها ومن جهة أخرى لاتقدر على الاحتفاظ بها كما

تحتفظ بالعملة المعدنية التى يمكن ربطها فى طرف الثوب مثلا

(٥) خوف الناس من احتمال هبوط الورق يدفعهم الى إبدال الورق بالمصاغات والاملاك وكل ماله قيمة أثبت من الورق ومجرد ازدياد الطلب على البضاعة يرفع أثمانها فاذا ارتفعت أثمان المنازل ازداد الايجار فيتأثر مدخول الساكن أو المزارع فيبحث عن زيادة أجره

(٦) أن أسراع الناس للتخلص مما لديهم من الورق يحرك الورقة فى السوق أكثر من الواجب فاذا فرض أن الحكومة تصدر أربعين مليونا من الجنيهات الذهب لادارة حركة مالية بقيمة مائة مليونا مثلا فان كل أربعين مليونا من الورق تدور بسرعة اكثر وتتزايد السرعة كلما ضعفت الثقة فى الورق فينتج أن حركة الأوراق الصادرة تتزايد (فيغرق السوق بالنقود ويحدث مايسمى الانتفاخ المالى

(٧) بزيادة الاجور وارتفاع أثمان الحاجيات ترتفع مصاريف الانتاج ويحتاج البائع لربح أكبر

(٨) أن اقبال الناس على الشراء يجر طبقة الوسطاء والسماسرة على الدخول فى السوق للمضاربة فيزيدوا بعملهم هذا الأثمان ارتفاعا مفتعلا (لأن بيعهم وشراءهم اسمى)

(٩) فى حالة الاضطرابات والحروب والثورات تقل الأيدى العاملة فينقص المحصول وتزيد قيمته

(١٠) تهافت الناس على ابدال الجنيهات الورق بالجنيهات الذهب فينخفض الأول ويرتفع الثانى

وقد تضع الحكومات تسعيرات تجبر الأهالى على اتباعها وتعاقب

مخالفيها ولكن ذلك لا يفيد الا فى ازالة شيء من (الرغوة) التى تزيد الغلاء الحقيقى وربما أدت العقوبات الى رفع الأسعار شيئا عما كانت عليه لأن التجار يخفون ما عندهم خوفا من أن يلجئهم أحد الناس الى بيعه له بالتسعيرة قوة واقتدارا ولذا فان الحكومات تلجأ غالباً الى تعهد بيع الضروريات بواسطة أوراق تخول لحاملها الحق فى شراء كذا مقدار من السكر أو السمن أو غيره يومياً أو أسبوعياً وقد تأخذ الحكومة ضرائبها من المزارعين وربما غيرهم عيناً لتموين الأهلين والجيش أو تشترى المحصول أو جزأ منه لحسابها حسب التسعيرة التى تضعها ولكن كل ذلك لا يفيد فلا تابث الحكومة أن تتراخى وتهمل تنفيذ هذه القوانين لأن تنفيذها مستحيل

يجب أن نقول شيئا عن سبب اختفاء النقود المعدنية فهذه النقود تتبع باختفائها القانون القائل (أن النقود الباطلة تطرد النقود الجيدة من السوق) فاذا كانت بعض الجنيهات الانكليزية تحوى ذهباً أقل من البعض الآخر حافظ الناس على الجنيهات الأكثر قيمة وتعاملوا بالأخرى وذلك لأن الأولى حافظة لقيمتها أكثر أن ثمن الذهب فى الجنيه الانكليزى يساوى ٩٧½ قرش مصرى ذهب وهى القيمة التى يتعامل بها وكذلك لو كسرنا الجنيه لنبيع ذهبه بنفس القيمة اذا لم يضيع منه شيئا واما الريال فانه اذا كسر وجد أنه يحتوى على ما قيمته ثمانية غروش ذهب فقط فى حين أنه يستعمل بمقام عشرين قرشاً ذهبياً وهو يستعمل بهذه القيمة طالما سهل تغييره الى ذهب والا فينزل الى ثمن الفضة الموجودة فيه وكذا أيضاً نجد أنه كلما زادت الأوراق التى لا تعبر عن قيمتها تختفى العملة المصرية فتلتزم الحكومة أن تصدر بدلها

لها عملة معدنية لاقيمة لها (مثلا نضرب ريالات من النيكل) أو تصدر أوراقاً قد تصل الى أقل عملة تصدرها ففى تركيا مثلا أصدرت الحكومة أبان الحرب (أوراق بوسته) مطبوعة على ورق مقوى ليتعامل بها بدلا من أقل عملة تتداولها الايدى وكانت تصنع من الحديد أو من النيكل وكذا فرنسا فانها تتعامل الآن بورق البوسته

البنكنوت — ومن أوراق النقد البنكنوت وقد تصدرها البنوك بدلا من الحكومات وكل مايصنعه البنك فى هذه الحالة هو الحلول محل الحكومة ليعمل بدلا عنها تحت أشرافها كما يفعل البنك الأهلى المصرى الان وتتقاسم الأرباح التى تنتج من التعامل بهذه الأوراق بين البنك والحكومة ويكون ذلك البنك هو بنك الحكومة الرسمى أو الشبه رسمى

وربما سمحت الحكومة لغير بنكها الرسمى باصدار بنكنوت ولكن هذا النوع من البنكنوت لايكون تداوله إجبارياً وتشترط الحكومة على البنك اشرافها على طريقة اصدار البنكنوت وأن يحفظ رصيداً يختلف بين ٢٥ ٪ و ٤٠ ٪ غالباً من قيمة الورق الصادر وتأخذ الحكومة نصيباً من الأرباح التى تنتج من إصدار هذه الأوراق

ثم توجد أوراق (وربما قطع من المعدن) تصدرها الأفراد أو الجماعات (كما تفعل غرف التجارة فى فرنسا الان) للاستعمال فى أوساط مخصوصة ومن هذه «الكوبونات» و «الماركات» (غير العملة الالمانية) وقد تتداخل الحكومة فى تسوية طريقة إصدار هذه العملة (لو صح تسميتها كذلك) كما فعلت مع شركة ترام القاهرة ولكن لايجبر الناس على التعامل بها مطلقاً وتسمى هذه العملة (Tokens)

أهم الاسباب الزراعية لارتفاع الاسعار

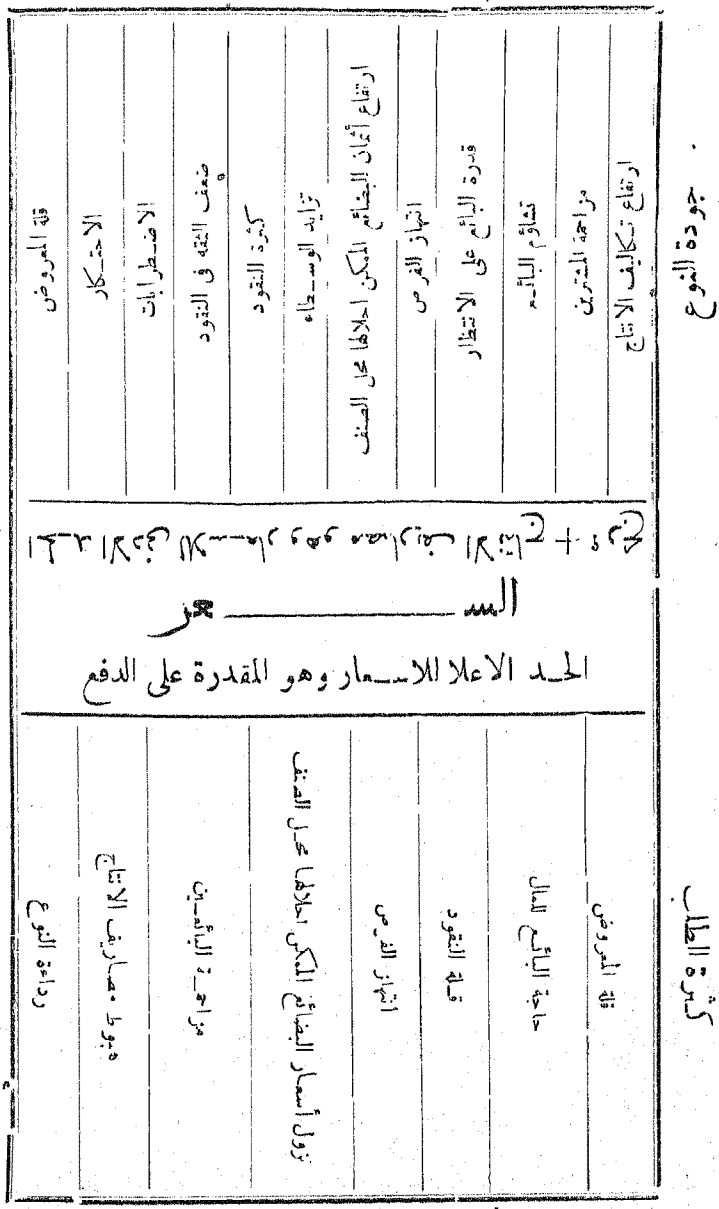

أهم الاسعار الزراعية لهبوط الاسعار

نجد فى هذا الشكل ملخصا للعوامل الدافعة لرفع الحد الادنى الاسعار ولخفض الحد الاعلا لها والفرق بين هذين الحدين هو المجال الذي تتحرك فيه السوق وسنحاول تطبيق هذا فى مقال آت

عمر عنايت من القطن